

الفصل الأول محمد لطفى جمعه محاميا

١- النشأة :

ولد محمد لطفى جمعه فى ١٨ يناير سنة ١٨٨٦ بمدينة الإسكندرية وتلقى العلم أول ما تلقاه فى أحد الكتاتيب الريفية ثم دخل إحدى المدارس الابتدائية وحضر بعض دروس العلم على الشيخ محمد عبده بالجامع الأحمدي بطنطا ، وحصل على شهادة الدراسة الابتدائية سنة ١٩٠٠ ثم انتقل إلى القاهرة حيث التحق بالمدرسة الخديوية ، وخلال هذه المرحلة انضم إلى الحزب الوطنى الذى ألفه مصطفى كامل سنة ١٩٠٧ كما تعرف بالشيخ محمد عبده فى السنوات الأخيرة قبل وفاة الإمام ، وكانت بينهما مكاتبات طويلة أثبتتها الشيخ محمد رشيد رضا فى كتابه عن تاريخ المفتى^(١) .

وبالنظر إلى اشتغال لطفى جمعه بالأمر السىاسية فقد كان هدفا لعداء ناظر المدرسة وأساتنتها الإنجليز ، فأخذوا ينظرون إليه بعين الارتياح ويضطهدونه ويترصدون ندواته الخطابية التى كان يعقدها مع لفيف من طلبة المدرسة مما ترتب عليه رسوبه فى الامتحان ، فسافر سنة ١٩٠٤ إلى الشام لإتمام دراسته الثانوية ، إلا أنه لم يطل به المقام فعاد إلى أرض الوطن واشتغل بالتدريس حينما من الزمن ثم لم يلبث أن قدم استقالته وعمل محرراً بجريدة اللواء لسان الحزب الوطنى ، إلا أن المرحوم مصطفى كامل نصحه بمواصلة الدراسة والالتحاق بمدرسة الحقوق ، فصح منه العزم على الحصول على شهادة البكالوريا ، وتقدم إلى الامتحان من منازلهم سنة ١٩٠٧ فنجح والتحق بمدرسة الحقوق الخديوية .

(١) انظر هذه الرسائل فى كتاب " حوار المفكرين ، رسائل أعلام العصر إلى محمد لطفى

جمعه خلال نصف قرن (١٩٠٤ - ١٩٥٣) ص ٦١-٦٨ ، عالم الكتب ٢٠٠٠ م .



RÉPUBLIQUE

FRANÇAISE.

Diplôme de Licencié en Droit.

Le Ministre de l'Instruction publique,

Vu le Certificat d'aptitude au grade de Licencié en Droit accordé le 20 juillet 1910
par les Professeurs de la Faculté de Droit de
Eyon, Académie de Lyon
au Sieur Gonnach, Mohamed Luthi, né à Alexandrie,
département de (Égypte), le 18 janvier 1886,
Vu l'approbation donnée à ce Certificat par le Recteur de l'Université et valant le mandat Certificat,
Donne, par les présentes, audit Sieur Gonnach le Diplôme de
Licencié en Droit, pour en joindre les épreuves et prémisses qui y sont attachés par la loi, décrets et règlements.

Matières à option sur lesquelles le candidat a été interrogé :

- 1° Principes d'inaction
- 2° Droit commercial.

Fait à Paris, sous le sceau de l'Université de l'Instruction publique,
le 30 septembre 1910.



Le Directeur de l'Enseignement supérieur,
Conseiller d'État,

Le Ministre de l'Instruction publique,

Signé: Gaston Doumergue

Signature de l'Impétrant:

Delors pour le Recteur de l'Université de Lyon
le 22 Octobre 1910



1910-6-27

n. 1012.

1111-1-1910.

شهادة حصول لطفى جمعه على الليسانس فى القانون فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١٢
من كلية الحقوق بليون

وفى سنة ١٩٠٨ توفى مصطفى كامل وأقيم له بمناسبة ذكرى الأربعين حفل تأبينى بمدرسة الحقوق خطب فيه لطفى جمعه خطبة ألقاها بالإنجليزية وعلى رأسهم دنلوب وزير المعارف حينذاك والمستر هيل ناظر المدرسة الإنجليزية مما أدى إلى رفته من المدرسة نهائياً ، فشد الرحال إلى فرنسا سنة ١٩٠٨ حيث التحق بكلية الحقوق بجامعة ليون على عهد عميدها إدوارد لامبير ، وهناك قسم وقته وجهده بين تحصيل العلم وبين خدمة الوطن والكفاح السياسى ومحاربة السياسة الإنجليزية بالوسائل المشروعة وقتها وهى الخطابة والكتابة فى الصحف والدعوة إلى المؤتمرات الوطنية لشرح القضية المصرية ، فشارك بقلمه ولسانه وماله فى هذه المؤتمرات التى عقدها الحزب الوطنى برئاسة محمد فريد فى جنيف سنة ١٩٠٨ وباريس سنة ١٩٠٩ وبروكسل ١٩١٠ .

وفى سنة ١٩١٢ حصل لطفى جمعه على إجازة الحقوق وبدأ بعد رسالة Thèse عن دستور المدينة فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم لنيل درجة الدكتوراه تحت إشراف أستاذه إدوارد لامبير . ثم عاد إلى أرض الوطن حيث بدأ عهده بالمحاماة^(١) .

٢ - حديث عن الاشتغال بالمحاماة :

كتب لطفى جمعه فى مذكراته يقول^(٢) :

(١) للوقوف على مزيد من التفاصيل عن حياة لطفى جمعه يرجع إلى كتاب " محمد لطفى

جمعه " لرابح لطفى جمعه ، رقم ٥ من سلسلة الأعلام ، سنة ١٩٧٥ ، طبع الهيئة

المصرية العامة للكتاب .

(٢) شاهد على العصر ، مذكرات محمد لطفى جمعه ، ج ١ ، ص ٢٩٩-٣١٨ ، من سلسلة

تاريخ المصريين ، رقم ١٨٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، سنة ٢٠٠٠ م .

" لما كنت في باريس سنة ١٩١٠ مع أصدقائي ورفاقي في الحركة الوطنية لنعد معدات مؤتمر باريس الذي عقد في بروكسل في أواسط سبتمبر من تلك السنة ، جرى بيني وبين المرحوم أحمد لطفى بك أول حديث عن المحاماة ، وكان المرحوم حسن العشرة جم الأدب ، ناعم الملمس ، قلت له : كيف يكون حالى إذا عدت إلى مصر لأشتغل بالمحاماة ؟ ، قال " هذا من أبسط الأمور ، فما عليك لدى عودتك إلا أن تقابلنى فأرشدك إلى امتحان المعادلة ، وبعد أن تجوز هذا الامتحان بكل بساطة وسهولة تعمل معى فى مكتبى مع أخى وهو يعرفك جيداً ويحبك . . فشكرت الأستاذ كثيراً وأمنت بقوله واعتقدت لفرط حبى له وتقتى به أن هذا الأمر من السهولة والبساطة حيث وصفه .

ثم قابلت المرحوم إسماعيل الشيمى بك فى باريس . . . وكان خفيف الروح ظريفاً لا تمثل عشرته فسألته عن المحاماة فقال لى : إياك والاشتغال بها أمام المحاكم المختلطة ، فإننى كنت بها قاضياً ولا أزال أمامها محامياً ولكننا نحن المصريين سنبقى بها مستأصلين من جنورنا . قلت " لماذا ؟ قال : لأن كل متقاضٍ أجنبى يثق فى محام من أبناء جلدته . قلت : هذا حسن ، وحينئذ يأتى لنا المتقاضون المصريون . ففقهه الأستاذ طويلاً حتى بانث نواجذه وبوز أنفه الأفتى وكاد يقفز من فرط سروره لوقوعى فى هذا الخطأ ثم قال : يا عزيزى جمعه ! يا حبذا لو كان الأمر كما ذكرت إذن لصرنا أكبر المحامين لكثرة الموكلين ، ولكن المدهش أن الفلاح المصرى نفسه لا يثق بالمحامى المصرى أمام المحاكم المختلطة ويقول لا يرتاح الخواجات إلا إلى خواجه ولا يفهم كلام الخواجه إلا الخواجات قلت : عجيب ! حينئذ ليس أمامنا إلا المحاكم الأهلية قال : نعم ! ولا يمكنك الجمع بين المرافعة أمام المحكمتين الأهلية والمختلطة إلا إذا كنت مدرباً على عشرة الضرائر ، وقهقه من جديد .

ولقيت المرحوم الأستاذ محمود عبد اللطيف بباريس وتكلمنا عن المحاماة ملياً وقال لى هو أيضاً إنه يودّ من صميم قلبه أن يعيننى فى بداية عملى

بأفكاره وخبرته ، وكان الأستاذ محمود أبو النصر بك ممن لقيتهم أيضا في ليون سنة ١٩٠٩ .

إن جميع كبار المحامين الذين عرفتهم في مصر وفي أوروبا وصادقوني وتطوعوا بوعود شتى خاصة بعملى فى المستقبل أى بعد عودتى من اتمام الدراسة ، قابلتهم فى مصر بعد قيد اسمى فى جدول المحامين ، وطلبت اليهم الوفاء بوعودهم فاعتذروا جميعا ماعدا اثنين هما المرحوم حسن صبرى باشا والمرحوم إسكندر عمون ، فإن الأول اعتذر عذراً جميلاً والثانى استقبلنى مسرورا وأشركنى فى عمله بعقد كريم .

٣- لماذا لا تعمل فى النيابة ؟

ويمضى لطفى جمعة فى مذكراته عن بدء اشتغاله بالمحاماة فيقول :

" كان المرحوم عبد الخالق ثروت باشا - قبل قيد اسمى فى جدول المحامين - قد عرض على وظيفة فى النيابة العمومية وكان إذ ذاك نائباً عاماً فاعتذرت ، كنت حديث العهد جدا بالعودة من أوروبا وأفكارى السياسية معروفة من المؤتمرات والخطب ومن جريدة صوت الشعب وإيجبت اللتين أنشأتها بجنيف ، فدهشت من عرضه على وظيفة فى الحكومة وظننت أن فى الأمر وسيلة لانضوائى وانضمامى إلى خدمة من كنت أنتقد ، فكبر الأمر فى نفسى وطلبت منه إمهالى بضعة أيام للتفكير ، وخرجت مصمماً على الرفض .

وقلبت الأمر على أوجهه وقلت إننى لم أنتو الوظيفة وإلا ما سلكت مسلك الحرية السياسية ، وإن الحزب الذى أنتمى إليه كان ما يزال على قيد الحياة وإننى قيتت اسمى فى المحكمة المختلطة فماذا أقول لنفسى لو قبلت وظيفة بعد هذا الماضى القريب الذى لم أجمال فيه أحداً من أهل السلطة ، فهل كنت خادعا أو مخدوعا ، وهل أكذب على نفسى بنفسى وأعرضها للقيـل والقـال ،

وهل اتخذت الرأي المعارض لأتمكن من دخول الحكومة من باب الانقلاب على حزبي وتطبيق مبدأى ٠٠٠ ؟ ولو دخلت الوظيفة لكان انتصاراً كبيراً للذين اتهموا الحزب الوطنى بالطيش والرعونة والتهويش ، ثم ماذا أقول لأصدقائى وأهلى وأصدقائى الأوروبيين أمثال بلنت ولامبير ، وهل عجزت عن الكسب من المحاماة التى خرجت أمثال الهلباوى وأبى شادى وأحمد لطفى وهم أصدقائى على فوارق السن وقد وعدونى فى جنيف وباريس وبروكسل وليون كما وعدنى أحمد عبد اللطيف ومحمود أبو النصر وعثمان محمد ومحمد عبد الوهاب فى باريس وروما بأن يسهلوا لى خطواتى الأولى فى المحاماة ، وقد استعدت لهذه الصناعة وأحببت فيها نصرة الضعفاء والأخذ بيد المهضومين والمظلومين ؟ ولنفرض أن لى مواهب كما يزعم الناس ، فإذا كان فى صف الحكومة أرباب مواهب معروفة يخدمون السلطة الحاكمة فلم لا يكون فى صف الأمة أرباب مواهب يخدمون الأمة المحكومة ؟

لقد كان فى الوظيفة التى عرضها على ثروت باشا الأمن والضمان والمعاش وراحة البال وأبهة الحكم وتحيات الحجاب والشرطة وألقاب الشرف وشمخة السلطة وفسحة الأمل فى الترقى وصحة البدن وفرصة الزواج من بيوت الكبراء الذين يفضلون أصغر موظف على أكبر محام ، والإجازة السنوية برزق جار وحفظ مستقبل النسل إذا أتى ، وكنت أقدر تلك كله وأفهمه وأزنيه غير أن المنطق كان على العكس من هذا كله ، وكان عمري إذ ذاك خمساً وعشرين سنة وكنت محامياً فى المختلط على وشك أن أصير محامياً أهلياً ، وقرأت ودرست واختبرت وكتبت وخطبت وطبعت ونشرت وخضت غمار السياسة والاجتماع ، فلم أكن غرا ولا طائشاً ولا عمياً عن المنافع المادية ، وأعلم أن أصغر موظف محاط بضمانات أبدية ، وأكبر عامل حر محاط بالمخاطر والأشواك ، ومع هذه كلها صممت على الرفض .

٤ - هل فكرت أيها الشاب ؟

ودخلت على الرجل الكبير فى مكتبه وحييته فقال لى : أهلا وسهلا إن شاء الله تكون صممت • وأخذ يدى بين يديه بما يدل على العطف والتشجيع فقلت له ولعلنى كنت ممتعا :

- نعم يا سعادة الباشا صممت على أن أخبرك بعجزى عن شركرك وعرافان جميلك وعدم نسيان يدك الكريمة وصممت على أن أشتغل محامياً • فامتعض الرجل واعتدل فى مقعده وحولته عنى قليلا ثم طلب لى قهوة وقدم لى سيجارة فاعتذرت عن التدخين فأشعل هو سيجارته وقال لى :
- هل فكرت أيها الشاب (كذا) فيما عزمت عليه ؟ وهل صممت على رفض ما أشرت به عليك ؟ لم يدفعنى إليه إلا حنانى والضن بك • قلت :

- نعم فكرت

قال مغضباً وهو يبتسم فأدهشنى :

- وهو كذلك أتمنى لك مستقبلا سعيدا

ونهض لتحتيتى ، فلما اتجهت نحو الباب قال لى :

- اسمع إن قيد اسمك لا يمنعك فى المستقبل القريب إن أردت أن تعود

إلى رأبى

فقلت : يفعل الله ما يريد •

٥ - بين تقديم الطلب وقيد الاسم بجدول المحامين :

كنت فى الفترة الواقعة بين تقديم الطلب وقيد الاسم بجدول المحامين أتردد للسؤال عن النتيجة على سكرتير محكمة الاستئناف ، فإلقانى بالابتسام والإكرام الأستاذ رزق ميخائيل بك ، ولما أنست إليه كان يسألنى من طرف خفى

مثل السؤال الآتى : لماذا لا تدخل النيابة ؟ لماذا لا تقبل وظيفة فى الحكومة ؟ ولماذا لا تبدأ عملك فى المحاماة فى إحدى مدن الريف مثل طنطا أو أسبوط ؟ فكنت أجابه أجوبة سطحية وأنا أعلم صداقته وإخلاصه وأضر فى نفسى العجب من أسئلته وأردت فى أعماق نفسى : كيف يعرض على العمل فى الحكومة وأنا خارج من مؤتمرات سياسية كل أعمالها انتقاد لأعمال الحكومة والمطالبة بحقوق الأمة ؟ كيف أكون فى طليعة المشتغلين بالحركة الوطنية منذ تنبّهت للحياة وأعود اليوم بمجرد حصولى على إجازة الحقوق أطلب وظيفة ميرى فى النيابة والقضاء ؟ وكان رزق بك - جزاه الله خيراً - يلمح لى بأن الجهات المختصة ترحب بى وأنها تضرب صفحاً عن الماضى وتود الانتفاع بى فى خدمة القانون ، وأخيراً أحبته بالصراحة التامة فقلت له : قد أكون مرغوباً فى لما يظن بى من الكفاية وأنا أنكرها ، ولو فرضنا أننى نو كفاية فلماذا لاتكون فى صف الشعب . . . ؟ إن فى الحكومة كثيرين من أصدقائى ورفقاء شبابى القادرين العلماء ، ولا بد من حدوث التوازن بين القوتين ، فيكون للحكومة رجالها ويكون للشعب رجاله .

فلما ينس رزق بك لما اعتبره نصحاً لى يعليه الإخلاص وحب الخير ، حاول تحويل عزمى عن القاهرة وقال إن فى المدن الكبرى مثل طنطا وأسبوط مجالاً عظيماً لمثلك ، ويمكنك أن تقيم هناك حتى يشتد عودك وتتمو قوتك وتملك الوقوف على قدميك وأقصد بذلك حتى تجمع ثروة حسنة .

فذكرت له الوسط العلمى والوسط العقلى والاتصال بالأدباء ووجود فطاحل المحامين فى القاهرة وإن كنت لا أنكر أن فى الأرياف رجالا لا يقلون فضلاً وعلماً وشهرة عن مشاهير القاهرة ، فلما سمع رزق بك منى هذا وذاك ، هز رأسه وأيقن أنه لا بد لى من خبط الجدار حتى أفيق من غشيتى ، وكنت ثملاً بخمر البذل والتضحية فى سبيل المنفعة العامة ، التضحية بالمنصب والمال وأقول لنفسى إذا كان كل من أرى من العلماء والفضلاء فى صف الحكومة فمن

يكون للضعفاء يدفع عنهم غوائل الحوادث ويرد عنهم كد الزمان وأية وسيلة أقرب وأفضل من المحاماة ، ففي حظيرة هذه الصنعة الكريمة الشريفة يمكن أن أكتب وأخطب وأدعو للخير والحق والحرية وأخدم العاجز واليتيم والأرامل والفقيرات ، وهذا الجانب البراق اللامع الذى يخلب اللب ويخطف بالأبصار هو الذى استهوانى وجذبنى واستمالننى ولم يكن لذلاقة اللسان أو حضور البديهة أو سعة العلم والاطلاع والاستعداد الفطرى لممارسة هذه الصنعة أقل أثر فى إقناعى ، لأننى خلو من تلك الصفات ، ولأن الرجل فى وقت التصميم على أكبر الأعمال لا ينظر إلى صفاته أو مواهبه وما يليق وما لا يليق ، وإنما يطيع العاطفة طاعة عشواء ، وماذا كانت عاطفتى منذ دخلت مدرسة الحقوق الخديوية فى خريف أكتوبر سنة ١٩٠٧ إلى أن تقيد اسمى فى جدول المحامين فى يناير سنة ١٩١٢ ؟

كانت الخدمة العامة رائدى ومرشدى وغايتى التى أرمى عليها .

٦ - حديث مصطفى كامل :

وما دمت حيا لا أنسى حديث المرحوم مصطفى كامل باشا فى إدارة جريدة اللواء ، إذ كنت أقدم له نسخة من كتاب " تحرير مصر " (١) فى جمع حاشد من الباشوات وذلك فى ربيع سنة ١٩٠٦ قال لى بعد أن هنأنى ووعدننى بقراءة الكتاب وتقريره فى اللواء :

- إياك والاشتغال بالسياسة دون أن يكون لك عمل ثابت ومورد رزق معروف ، فإنهم فى مصر يسمون الخادم العام المتفرغ لمصلحة الوطن بالنصب والاحتياط كما يفعل الآن الشيخ على يوسف ضدى ، ولو أننى اشتغلت

(١) كتاب تحرير مصر ترجمة لطفى جمعه وقد أهدها إلى الشعب المصرى الكريم ونشره

بالمحاماة ولم أنقطع لخدمة الوطن عن طريق السياسة كنت ربحت أموالاً وفيرة واحتفظت بصحتي وضمنت السعادة لأهلي وأسرتي ولكنني فضلت المصلحة العامة على المنافع الخاصة فكانت النتيجة ما ترى !! "

٧ - امتحان المعادلة :

كان لا بد للقيّد في جدول المحامين من اجتياز امتحان المعادلة ، ويحدثنا لطفى جمعه في مذكراته عن دخول هذا الامتحان فيقول^(١) :

لما عدت من فرنسا إلى أرض الوطن عرضت لي ضرورة الاستماع إلى عالم ثقة في المواريث ، ولم يكن بيني وبين امتحان المعادلة سوى عشرة أيام فلنّيت أهل الفضل على الشيخ محمد زيد الإيباني وكنت أقرأ كتبه وآراه ، فقصدت إليه في داره صباح يوم جمعة في يونيو والحر شديد والنفوس ضائقة والقلب بين الرجاء وضده ، فاستقبلني في المنظرة في بيته بجوار السيدة صفيّة ورحب بي وأكرمني ثم قال بصوت أجش رنان :

- خير يا محمد أفندي

فقلت له :

- أحمل إليك تحية الأستاذ إوارد لامبير وثناءه وقوله إنه لا ينسأك .

وكان لامبير قد عرف للشيخ الإيباني أثناء نظارته على مدرسة الحقوق عام

١٩٠٦ وعرف قدره وأحبه ، فقال لي :

- أكتب له بشكره عنى .

ثم قلت :

- يا سيدنا الشيخ قصدت إليك لمراجعة المواريث .

(١) شاهد على العصر ، المرجع السابق ، ص ٣٠١ ، ٣٠٢ .

فقال لى :

• مرحباً بك

ثم صفق بيديه وطلب ورقاً وقلماً وأملى على إحدى مسائل المواريث ، فلم أدر جوابها فنظر إلى وقال :

- إن شاء الله العام المقبل يا محمد أفندى ! ٠٠٠ إذا كنت لا تجيب على هذه المسألة فلا أمل لك فى النجاح هذا العام .

فأسقط فى يدي وقلت له :

- إن تعطيل عام يعود على بخسارة كبرى ، فأرجوك أن تلقى على دروسك ولا تبتعة لك .

فقال :

- ضميرى لا يهاودنى لأننى إما أضمن نجاح تلميذى ، وإلا فلا أضيع وقتى ووقته .

قلت له :

- ستجدنى إن شاء الله مجتهداً

وقبل بعد جدل طويل وبدأنا وقد بهرتنى طريقتة التى يحسده عليها أقر أساتذة أوربا (١) .

وفى يناير سنة ١٩١٢ تقيد اسم محمد لطفى جمعه فى جدول المحامين ، فتقيد جسمه وفكره وعقله وقلبه كما يقول - بحبال من مسد أتقنت جدلها وأجادت حبكها صنعة المحاماة . وقد صادف دخوله فى هذه الصنعة تأسيس نقابة المحامين .

(١) جاء فى الكتاب الذى أصدرته كلية الحقوق جامعة القاهرة بمناسبة عيدها المنوى أن محمد لطفى جمعه كان من بين ستة خريجين أدوا امتحان المعادلة سنة ١٩١١ - (الكتاب المنوى ، تاريخ الكلية وحاضرها ، ص ٢٥٢ ، سنة ١٩٨٠) .

٨ - فترة التدريب والتمرين :

كان على لطفى جمعه أن يتقدم إلى محامين من مشاهير الطائفة ليقضى فترة التدريب والتمرين فى مكتب أحدهم وقد كانوا كلهم أصدقاءه وقد وعدوه فى أوربا ومصر أن يتعهدوا خطواته الأولى فى هذه المهنة على ما سلف ذكره .
يقول لطفى جمعه فى مذكراته عن المحاماة :

قابلتهم الواحد إثر الواحد فاختلّفوا فى حسن اللقاء والترحيب ، وتكرّر معظمهم واعتذروا بأعذار واهية ، فقال أحدهم أن ليس لديه مكان أى غرفة بمكتب وأن مكتبه ضيق النطاق لا يتسع لمنضدة وكرسى فهو آسف ، وقال آخر إنه لا توجد لديه قضايا جزئية بتاتاً وكلّ قضاياها فى الاستئناف العالى والنقض والإبرام ، وقال ثالث إننى أستحقّ أن أتقاضى أجراً على عملى وهو لا يملك أن يدفع لى أجراً ، فلما قلت له إنى قابل أن أعمل بغير مقابل مدة عام ، قال لى : إن ضميره لا يسمح بتشغلى مجاناً ، وقال آخر أمهلنى يا ابنى شهراً حتى أفكر فى الموضوع وأتخذ له عدته !!

وكانت خاتمة المطاف عند المرحوم حسن صبرى بك - الذى صار فيما بعد رئيس الوزراء - فلقينى هاشا باشا إلى أن عرف غايتى من زيارته ، فلما رفض طلبى واطمأن إلى هدوئى قال لى وهو يودّعنى :

- يؤلمنى أن تتصرف دون أن تعرف حقيقة الدافع لى على الاعتذار وإنى مصارحك لعلمى بأنك لا تبتئس ولأريح ضميرى وضميرك . اعلم أن رجلاً مثلك لا يقبل على معاونته كبار المحامين لأسباب أولها أنك مشهور شهرة سياسية قد تخرج موقف بعضنا ممن لا يألّفون سياسة الحزب الوطنى، وثانيها أنك قد يدفعك حبّ العمل الكثير فتستدرج عملاءنا فيرغبون فيك كعادتهم فى التعلق بكل جديد ، وقد سبقنا لنا تجارب فى هذا الباب فزاحمنا الذين ربّيناهم، والسبب الثالث أن أحدنا يمرن أخاه أو ابنه أو ختته أى الرجل الذى لا يخرج عليه أو رجلاً ظاهر العجز حتى إذا ما

تركه لا يفلح بعده ، فهو فى حاجة إلينا أكثر مما نحن فى حاجة إليه ، وكل من يقول لك غير ذلك فقد كذبك ، وكل من يعتذر لك بغير هذه الحقائق فإنما يخفى وراء اعتذاره خوفه على مصلحته وخوفه منك لظنه الكفاية فى شخصك ولك أعمال قديمة فى الصحافة والكتابة والخطابة ، وإنى لا أقفل مكتبى دونك فأنا مستعد أن أشير عليك أو أفتيك فى مستقبل الأيام إذا احتجت إلى ذلك من حين إلى آخر ، أما العمل المنظم والارتباط ولو بغير مقابل فلا .

لقد عاملنى هذا الرجل الصريح الصادق معاملة الوالد والصديق فى هذه المسألة الوحيدة ولم أره بعد ذلك إلا مترافعاً فى المحاكم وقد حملت له حباً حتى نازعت المرحوم أحمد رأفت بك وكان محامياً يتشبه بالفقهاء عندما رأيتته يترافع ضد حسن صبرى بك فى قضية شخصية رفعها صبرى بك على وزارة الأوقاف مطالباً بتسوية مكافأته بعد أن كان رئيساً لقلم قضاياها ، وقد حل محله رأفت فرأى من حسن اللياقة أن يقف ضد زميله فى مطالبته بحقه ولم تتورع الوزارة فى ذلك الزمن - ولعلها كانت ما تزال ديواناً تحت إشراف أحمد شفيق باشا صاحب مذكراتى فى نصف قرن - لم تتورع الوزارة عن تعريض كرامة الاثنين للضياع ، فكان صبرى بك ذا كرامة وعفة وأدب وعدل ، وكان رأفت متحاملاً جافياً ولعله ظن أنه إذا خسر هذه الدعوى فقد منصبه فى رئاسة قلم القضايا ، وسمعت المرافعة كاسف البال متألماً . هذه الواقعة تلت حديثي مع صبرى بك فحفظت له جميل إنارتى ومفاتحتى بالصدق .

٩- التمرين بمكتب المرحوم إسكندر عمون:

خرجت من مكتب حسن صبرى بك ضيق الصدر مرتاح الضمير وأخذت سمتى إلى رجل سورى فاضل كان يظهر لى المودة ، فكلمته فى

الأمر وطلبت منه محاميا من غير هذا الطراز ، فدلتني علي مكتب المرحوم إسكندر عمون بك وهو رجل تشكره عظامي في قبرها!!
لم أكن رأيت من قبل فلما رأني أقبل على إقبال الوالد الحنون علي ولده وبذل فوق طاقته لتطميني ولم يسألني عن سبب التجائي إليه دون الالتجاء إلى الفحول أهل ديني وبلدى الأصلاء الشرفاء ، ولكنني رأيت من واجبي أن أصارحه بكل ما حدث بالتفصيل ، فابتسم وقال : لا عليك طال عمرك ستعلم الأسباب الصحيحة بعد حين .

وإنني أنتهز هذه الفرصة لأتني عليه وعلى أهل بيته وعلى كل من كلن يمت إليه بصلة ، فقد عشت في أكنافه عاما كاملا وهيا لي الله أن أخدمه وأنفعه وأن أرضيه وأن أعوض عليه كرمه وأدبه وسمو نفسه ، ولكن جميل هذا الرجل الفاضل الشريف لا يرد بقناطير الذهب ... فإنني لم أشعر عنده يوماً بنقص في حريتي أو رغبة في استغلالى أو تقصيراً في مكافأتي أو تقصيراً في تعليمي وتدريبى أو رغبة في حجبى عن خاصة عملائه أو بخساً لعملى مهما كان تفهماً، فضلا عن تشجيعى وتبشيري بمستقبل حسن .

وكان هذا الرجل الفاضل رئيساً لثروت باشا أيام كان في خدمة الحكومة المصرية فإنه وصل إلى منصب رئاسة إحدى المحاكم ، وكانت تربطه بثروت باشا أواصر صداقة متينة حتى إن النائب العمومى لم يكن يرد له طلباً ، وقد حكيت له ما وقع بينى وبين ثروت باشا منذ بضعة أشهر فعجب ثم سكت .

كانت السنة الأولى في المحاماة في أكناف إسكندر عمون بك من أسعد أعوام الحياة ، فقد رجاني حافظ رمضان باشا برابطة الحزبية أن أباشر قضاياها أمام محكمة الجنايات لأنه ظن بى خيراً فعملت له بدون مقابل لأكسب الخبرة ولأفيس قوتى في محكمة عليا كانت نفسى تتوق إليها من زمن طويل ، وقد حصلت على أحكام كثيرة بالبراءة ولم أحصل على دانق ، وكان يلى أن أدرس القضايا وأحسن الدفاع فيها وأنفق من مالى ووقتى لأفوز بانتصار .

كانت هذه السنة الأولى سعيدة حقاً ، فقد تقدمت إلى المحكمة المختلطة
في قضايا كثيرة فأحبيبت تلك المحاكم واحترمت قضاتها .

١٠ - الاتفاق بين لطفى جمعه وإسكندر عمون :

ولعله من الطريف أن نورد هنا الاتفاق الذى عقده إسكندر عمون مع
لطفى جمعه بشأن تمرينه فى المكتب وهذا نصه :

مصر فى ٤ يناير ١٩١٢

حضرة الزميل المحترم محمد أفندى لطفى جمعه

بكتابى هذا أثبت لحضرتكم الاتفاق الشفاهى الذى حصل بيننا وهو أن
تشتغلوا بصفة محام بمكتبنا ابتداء من هذا اليوم على شرط أن يكون لكم النصف
من مجموع أتعاب القضايا الجزئية التى تستجد من هذا النوع مدنية كانت أو
جنائية إلا ما أتولى فيه المرافعة بنفسى من هذه القضايا ، وأن يكون لكم ثلاثة
أرباع القضايا التى تقام منكم أمام المحاكم المختلطة وهو النصيب المقرر
لحضرتكم تأخونه خالصاً أى أنه لا يخصم منه شئ فى مقابل مصاريف المكتب
إذ أن تلك المصاريف بأكملها علينا خاصة ما عدا الكاتب الذى تأخونه لقضايا
المحاكم المختلطة فإنه يكون على حسابكم الخاص ، ومعلوم بيننا أنه غير
مفروض على حضرتكم أن تشتغلوا بشئ غير القضايا التى لكم منها فائدة ، فإذا
اشتغلتم بشئ من سواها كتخصير قضايا كلية أو غير ذلك من الأعمال فإنما
سيكون ذلك بدون مقابل ، كما أنه إذا ساعدناكم نحن أو غيرنا من محامى
المكتب فى قضاياكم ، فذلك لا يغير من حقوقكم شيئاً وهذا الاتفاق يسرى مادامنا
متفقين على العمل به " . . . " .

وواضح من ذلك الاتفاق أنه عقد كريم كما يقول لطفى جمعه .

١١- المحاكم المختلطة :

تحدث لطفى جمعه فى مذكراته عن المحاماة أمام المحاكم المختلطة

فقال:

تقدمت إلى المحكمة المختلطة فى قضايا كثيرة ، فأحببت تلك المحاكم واحترمت قضاتها . وإن بعض قضاتها ولا سيما الموسيو نيهولم الدنمركى أعدل قاض وأعطف رجل على الفلاحين المصريين ، وقد رأيت به بعينى يحطم رؤس المرابين من اليونان الذين امتصوا معظم دماء هذه الأمة ، أى حطم رؤس أموالهم وكسر شوكتهم ودمغهم بأحكام عللة بلغت أسباب بعضها سبعين صفحة، وقد سمعت الحوار الآتى بينه وبين مراب كبير :

الرومى : أنا غنى جداً ! أنا عندى مائة ألف جنيه . أنا لا أسرق هذا الفلاح الفقير .

نيهولم : اسكت يا خريستو وإلا أمرت بإخراجك .

الرومى : أنا مس ممكن أكون خرلمى (كذا) أنا رجل سريف (شريف) أنا عندى مائة ألف جنيه .

نيهولم : لقد جمعت هذه الثروة من مجهود هذا الرجل وأمثاله وهذه وقائع القضية تثبت ذلك .

وصمت الرومى ولم يجب بشئ .

ولكن الاستمرار فى العمل أمام المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية كلن مستحيلا لأن الأولى تقتضى أن تلازمها طول أيامك وتقطع لها وإنهما كالضرتين ، ولكن الضررة الأهلية تسمح لك بقضاء أعمالك فى سعة وفسحة من الوقت ، أما الضررة الثانية فشديدة الغيرة ، ثم إنها أوفى وأرحب للأجانب وكل متقاض لديها يقصد إلى بنى جلدته حتى المصريين يحسنون الظن بالأجانب لظنهم أنهم يتقنون التفاهم مع القضاة بلغتهم أحسن مما يصنع المصريون وهذا وهم ولاشك فيه ، ولكن الحق أن أقدمنا لا تثبت هناك حتى ولو كان أحدنا

COUR D'APPEL MIXTE
D'ALEXANDRIE

Cabinet du Président

Alexandrie, le 17 Décembre 1910.

Monsieur l'Avocat,

Nous venons de recevoir avis de l'envoi de votre part d'une lettre accusée pour une somme de L.200, que nous n'avons pu accepter. S'il s'agit, comme je pense, des droits d'inscription pour votre admission au tableau, nous vous saurions gré de vouloir bien nous la faire parvenir soit en un reçu de l'Avocat Millon, trésorier de l'Ordre, soit en un mandat-poste de L.200 que, pour vous être agréable, nous ferons verser nous-même au trésorier de l'Ordre.

Agreez, Monsieur l'Avocat, l'assurance de ma considération très distinguée.

M. Moh. Boutfi Gomaa
3, place de l'Opéra CAIRE.

Le Secrétaire,

Lucy Bignin

خطاب من محكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية بتاريخ ١٧/١٢/١٩١٠ يفيد
دفع لطفى جمعه رسم قيده بجدول المحامين المختلطة

JOUR D'APPEL
MIXTE

Alexandrie, le 5 Février 1911.

CABINET DU PRÉSIDENT

An: XXX V°

N° 117

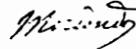
Monsieur l'Avocat,

J'ai l'honneur de vous faire savoir que par décision de la Commission du tableau des Avocats en date du 31 Janvier dernier, vous avez été, en conformité, de l'art. 183 du Règlement Général Judiciaire, admis à faire votre stage et inscrit à la suite du tableau.

Je vous retourne sous ce pli votre diplôme et la quittance des droits d'inscription.

Agréer, Monsieur l'Avocat, l'assurance de ma considération distinguée.

Le Président,



Monsieur LOUTFI GOKAA

avocat

Benichien El Sadr Section Wajli

LE CAIRE.

خطاب من محكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية في ١٩١١/٢/٥

بقيد اسم لطفى جمعه محامياً أمامها

قاضياً سابقاً بتلك المحاكم كالمرحوم إسماعيل الشيمي بك أو ذا مكانة عالية في اللغات كالمرحومين عمر وأحمد بك لطفى ، ولذا لم أحاول أن أتعلق بأهدافها طويلاً ولم يرد إليّ إلا مطالبيم الفلاحين المنهوكين بعد أن خسروا كل قضاياهم يحملون إليّ أكداً من الأوراق التي لا يَبَيِّنُهَا إلا خريج مدرسة الوثائق التاريخية !! فلا أجد لها بعد العناية الطويل تجدى نفعاً أو تعود على صاحبها بثمرة ، فكان مجهودى معهم ضائعاً ، وقد بليت برجل ضرير تركى الأصل ملحّ ملحف ثرثار ينتمى بالرغم من تركيته أو شركسيته إلى دولة أجنبية ، وكان يقاضى وفقاً كبيراً فواصلت له العمل أعواماً رأيت فيها المتاعب ألواناً وانتهى بصلح منفرد لم يطلعنى عليه كشرط خصومه ، فكانت هذه القضية آخر عهدى بتلك المحاكم .

١٢ - اتخاذ مكتب للمحاماة :

وبعد أن أمضى لطفى جمعه فترة التمرين اتخذ لنفسه مكتباً للمحاماة بشارع محمد على برقم ١٥٢ بوقف السيد محمد شريف باشا الكبير ، وقبل للمرافعة أمام محكمة الاستئناف العليا فى ٤ مايو سنة ١٩١٥ ، وقيد اسمه بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض فى مارس سنة ١٩٣٥ ، وظل يزاول المحاماة بهذا المكتب إلى أن تركه فى مارس سنة ١٩٣٨ ولم يتخذ بعد ذلك مكتباً وإن ظل يزاول المهنة فى منزله حتى طلب إحالته إلى المعاش فى مارس سنة ١٩٤٨ بعد أن بلغ الثانية والستين من عمره ، وبعد أن قضى ستة وثلاثين عاماً بذل فيها " جهوداً رجا أن تكون مقبولة عند الله سبحانه وتعالى وموضع رضا كل من اتصل بهم من زملائه " كما جاء فى خطابه إلى نقيب المحامين " يطلب إحالته إلى المعاش .

عقد إيجار

بين ناظرة وقف المرحوم محمد شريف باشا الكبير مفرقة بمسرة خديجه ساهم
طرف أول

وبين حضرة محمد بن لطفى محمد بن هادي
التخذ له علا مختار اجمره سنة ١٢٧٠ هـ بمسرة المذكورة بعد
طرف ثان

قد حصل الرضا والاتقان على ما يأتي

اولاً ان وقف المرحوم محمد شريف باشا الكبير يؤجر الى حضرة محمد بن لطفى محمد بن هادي
القابل بذلك لثمنه من اجرة عارية الوصف بتأريخ محمد بن لطفى محمد بن هادي سنة ١٢٧٠ هـ بمسرة المذكورة
لغة ابو بوبن بن شراه ومه محرقه كدلك ومه قبلي عاره وربا البرسونه
وقد تانيه المتأجر معاية نامة وتعهد باستماله كتباً لهدية خاصه ليس الا والمتأجر
ممنوع كليه من ان يستمنه ائنه ما غير ذلك

ثانياً قيمة الايجار المنيه لمدة سنة عريية مبلغ ٤٨ ثمانية واربعين جيلج مهربا باعبار اجرة اشهر اربعم جيلج
مهربا تدفع كل شهر مقدما

بمثل الوقت بمصر المعروف للمتأجر بمقتضى ايصالات تكون المستند الوحيد على الدفع
مدة هذا الايجار سنة واحده مهربا ابتداء من اول يوم ١٢٧٠ هـ الموافق ٨ ٤ هـ ١٩١٦
لغاية آخر شهر ربيع الاول ١٢٧١ هـ وتلوا شيه مهربا بشرط ان لم يبلن أحد الطرفين الطرف الآخر قبل نهاية
مدة الايجار بشهرين اعلانا قانويا بدمم رغبته في تجديد الايجار يستمر المقدم بذات الشروط الموضحة به لمدة سنة عريية
اخرى وان لم يبلن أحد الطرفين الضرف الآخر بدمم رغبته في تجديد الايجار قبل نهاية المدة الثانية بشهرين يستمر المقدم
بذات الشروط الموضحة به لمدة سنة ثالثة عريية وبعد ذاك ينهي الايجار بدون اعلان بفسخ هذا الايجار وعندئذ
يلزم المتأجر ان يسلم المحل المؤجر له بدون ان يتطل باحق شفاهي أو ضمني لاستمرار المقدم متى صلوا الاعلان بالاخلا
يجب على المتأجر ابتداء من تاريخ الاعلان أن يسمح لكل من اراد معاية المحل المؤجر له من الساعة الثالثة الى السادسة
مساء من كل يوم بالمباينة ووضع الاعلانات في المحلات التي يشير بها الوقت

رابعاً يجب على المتأجر أن يضع في المحل المؤجر له أمانة كافية لتكون كفالة في تنفيذ شروط هذا العقد
خامساً على المتأجر أن يراي المحل المؤجر له كما يراي كل انسان له خاصة منه وان يستمله لغاية المصرح له بها في هذا العقد

صورة عقد إيجار مؤرخ ١٠/٢٣/١٩١٦ يستلجر لطفى محمد بن هادي من وقف المرحوم محمد
شريف باشا الكبير مكتباً للمحكمة في الشقة نمرة ٦ بصلة الوقف بشمارع محمد على



COURT OF APPEAL,
CAIRO.

نمرة صحيفة جزء بخصوص قبوله للرافعة أمام محكمة الاستئناف العليا

حضرة المحترم ميرد لطفى جمعه اندى المهابى بمصر

أخبر حضرتكم انه بناء على المادتين السابعة والمباشرة من لائحة قبول المأمين قد قررت اللجنة المنقذة بمرأى محكمة الاستئناف الاصلية فى يوم الـ الخميس - مايو - سنة ١٩١٥ (١٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٣٣) قبول حضرتكم للرافعة أمام محكمة الاستئناف العليا وهذا لحضرتكم اخطاراً بذلك ما

سنة ١٩١٥

التصاعرة فى ١٤ مايو



Handwritten signature

٢٦٦

خطاب من محكمة استئناف مصر الأهلية فى ١٢/٥/١٩١٥ بقبول لطفى جمعه
للمرافعة أمام محكمة الاستئناف العليا

محكمة النقض والإبرام

مكتب الرئيس

محكمة النقض والإبرام
مرة التعديل ١١٤/٧٧
تاريخ الترخيص ٢٥/٤/١٩٣٥
المكان
العدد

١٤٨٤

حضرة الاستاذ محمد لطفي حميد افندي المحام

أتشرف باخبار حضرتكم بأن الجمعية السورية لمحكمة قردت بجلستها المنقذة في يوم الخميس
١٦ رجب سنة ١٣٥٣ الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٣٥ قيد اسم حضرتكم بجدول
المحامين المقبولين أمام محكمة النقض والإبرام.

وتفضلوا بقبول عظيم احترامي

تجرباتي ١١ مارس سنة ١٩٣٥

رئيس
محكمة النقض والإبرام

محمد صدي

٢٠٠/١٣٥/٤٢٧/١٣٥

خطاب من محكمة النقض والإبرام في ١٩٣٥/٣/٣٠ بقيد اسم لطفي جمعه
بجدول المحامين المقبولين أمام المحكمة

نقابة المحامين

أمام المحاكم الوطنية
مكرتارية المجلس

مصر في ١٦ / ٦ / سنة ١٩٤٨

حضرة الزميل الفاضل الاستاذ محمد المنفى محمد المحامي

بعد الصحة - نظرت لجنة صندوق المعاشات والاعانات بجلستها
المنعقدة بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٤٨ في طلب انمعاش المقدم من
حضرتكم وتقدمت تهنئة - وماهلتكم تهنئا للقانون .

لذلك بوجه نظر حضرتكم الى المادة ٩٩ من قانون الحماماء
رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ - ووجوه اخطارنا بتاريخ تصفية اعمال مكتبكم
حتى يربط انمعاش حضرتكم ابتداء من اهل الشهر اتتالي لهذا التاريخ .

وتفضلوا بتقبل وانحر الاحترام ؛ نقيب المحامين

غالى .

خطاب نقابة المحامين في ١٦ / ٦ / ١٩٤٨ بقبول طلب نطفى جمعه إحالته للمعاش

محكمة استئناف مصر

لجنة قبول المحامين

حضرة المحترم الاستاذ محمد لطفي محمد السيد
قررت لجنة قبول المحامين بالمحكمة بجلستها التي عقدت يوم ١٩ أكتوبر
سنة ١٩٤٨ تنفيذاً للمادة ٩٦ من قانون المحاماة نقل اسم ~~محترمكم~~ من جدول
المحامين المشتغلين الى جدول غير المشتغلين .

فنبليح حضرتكم ذلك .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ما

رئيس المحكمة

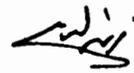


سنة ١٣٦٨

سنة ١٩٤٨

القاهرة في ٨ محرم

٩ نوفمبر





خطاب محكمة استئناف مصر (لجنة قبول المحامين) بتاريخ ١٩٤٨/١١/٩

يتضمن قرار اللجنة في ١٩/١٠/١٩٤٨ بنقل اسم لطفي جمعه

من جدول المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين

١٣ - محنة مكتب الصحافة (١) :

والواقع أن لطفى جمعه لم يبغض شيئاً كبغضه الوظيفة وقيودها ولم يحب شيئاً كحبه لصناعة المحاماة كما كان يجب أن يسميها .

وبهذه المناسبة نذكر أنه حدث أن عرض عليه المرحوم أحمد ماهر باشا سنة ١٩٤٤ وظيفة مدير مكتب الصحافة بمجلس الوزراء فقابلته بمكتبه وقال له :
- إننى لم أجدى لأجل وظيفة أو مرتب بل جئت لأنك طلبت منى مساعدة ونويت أن أرفض أى مرتب بل أعمل تطوعاً المدة التى تريدها بشرط ترشيحى للانتخابات بمجلس النواب عن دائرة مصر الجديدة .

وأعاد نفس الحديث على المرحوم محمود فهمى النقراشى كما أعرب عن ذلك لإبراهيم عبد الهادى ، وعندما استبان حقيقتة الموقف وظهرت للنوايا وعدم الرغبة فى ترشيحه عن دائرة مصر الجديدة ووضحت له المراوغة والتسويق والمماطلة بادر إلى تقديم استقالته .

وهكذا لم يمكث بهذه الوظيفة التى كان يسميها " محنة مكتب الصحافة " سوى أيام معدودات رفض أن يتقاضى عنها أى مرتب لأنه - كما يقول - لا يستحل مال الدولة ، وكتب إلى أحمد ماهر خطاباً فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ جاء فيه :

" أشرف بالاستفهام المتواضع عن سبب إقصائى عن أمنيئتى وهى استمرار خدمة وطنى عن طريق البرلمان وقد خدمت وطنى من سنة ١٩٠٥ أى منذ أربعين عاماً . ولم أتمس نفعاً لشخصى ولا مطلباً مادياً طوال هذه الأعوام وعملت بقلمى ولسانى وقلبى فى قضية الوطن معك ومن سنة ١٩٣٨ إلى وقت مجيئك إلى الحكم ، وجدير بقلبك الكريم وعقلك السامى وخلقتك الممتاز أن تنبهنى إلى عيوبى التى أدت إلى القضاء على غايئتى وترويج حياتى لأصلحها

(١) انظر تفصيل ذلك ، مذكرات لطفى جمعه ، المرجع السابق ، ص ٢٧٦ - ٢٩٦ .

وأعدلها وأختم عمرى ختاماً حسناً ، لقد لبّيتُ دعوتك ونزلت حومة ذلك الميدان الغريب عن فطرتى وطبعى واستعدادى نزولاً على إرادتك ، ولم ألبث أن باشرت العمل فى ذلك المنصب حتى أحسست أن روحى تتألم وقلبى يتأثر وكرامتى تنهار وخاطرى ينكسر ، كرامة العلم والأدب والماضى الحافل بالجهاد والطلب وخدمة الوطن والدين ونصرة الحق ، وتلك العزة التى جعلها الله لذاته ولنبيه والمؤمنين التى ما فتئت أذافع عنها وأنافح فى سبيلها وأتألم للاحتفاظ بها وهى جزء من دينى وشطر من يقينى وبضعة من كيانى وغذاء ونور وأمان وبراء إذا عز الغذاء أو ضعف النور أو تززع الأمان أو قل الثراء ، بل صوت أسمعته يؤنسنى ويشد أزرى وقد صحبت هذه العزة كالروح الأمين منذ وعيت وأدركت حقائق الأشياء ، وليس بالهين أن أنتحى أو أتخلى ، وإن الردة (يقصد الانفصال عن الحزب السعدى والعودة إلى الحزب الوطنى) - أسهل من التفريط فى الكرامة فهل تعلمت وقرأت وسهرت وكتبت وخطبت وتألمت وأملت عبثاً ولهواً طوال أربعين عاماً ، أو قطعت هذه المراحل الجليلة النبيلة لترمى بى الأحداث على كاهل صخرة جرداء مجدبة ؟ وهل قضيت السنين قابضاً بيدي على جذوة من جمر لأرسب فى النهاية رسوب الحجر فى سقر !! حاشا الله ومعاذ الله وأستغفر الله وأتوب إليه " .

وبعد أن قدم لطفى جمعه استقالته من رئاسة مكتب الصحافة بمجلس الوزراء كتب فى مذكراته يقول " كيف أترك المحاماة وهى أم رؤم أعاننى الله عليها وجعلها رزقاً لى ومرتباً ومظهراً لمواهبى أكثر من ثلاثين عاماً لأنزوى وأنطوى فى أحد أركان بؤرة ، وأترك الحياة الحرة والاتصال بذوى العقول والفصاحة والقضاة والمحامين الذين يعتبروننى رئيساً لهم جميعاً ؟ أين المودة والرحمة والود والوفاء وقد قضيت حياتى أنادى بالحرية والحق والاعتماد على

الله سبحانه وتعالى دون سواه فالجأ في هذه السن إلى هذا !! معاذ الله تبتُ إلى الله وعزمتُ ألا أعود والحمد لله من قبل ومن بعد " (١) .

١٤ - صنعة المحاماة :

وهكذا عاد لطفى جمعه إلى أحضان المحاماة التي أحبها من كل جوارحه وأخلص لها الإخلاص كله ، ووهبها من جهده وعرقه ووقته وفنه وفصاحة لسانه وحضور بديهته وسرعة خاطره ونكاء نكته وسعة علمه واطلاعه وقوة حجته ورباطة جأشه في أشد الأوقات حرجا - الشيء الكثير .

لقد كان لطفى جمعه يعتبر المحاماة " صنعة " ولا يحب أن يدعوا مهنة ويقول إنها " تشبه الغانية وتزيد أنها تفتن الراغب فيها وتخدعه ولا تزال تغريه بذاته حتى تتملكه وتلتف حوله وتستأثر به وتتسلم زمامه وتعتلى كاهله وتقبض على عنقه وتتشب أظفارها في صدره وتخلب لبه وتسحر عقله فيحس بعد بضع سنين وهو لا يستطيع الإفلات من برائتها ولا يفكر في الخلاص من قيودها ثم يعود من الاستسلام لها بحيث لا يقدر على محاولة النجاة مما وقع فيه باختياره . ولكن لهذه الغانية فضيلة واحدة تستطيع أن تمتن بها على عشيقها وأسيرها ، وهذه الفضيلة - إن صح أن يسمى ما أقصده فضيلة - هي أن تحفظ له مظهره وقد تزيده بهاء ورواء ونضرة فيظن الناظر إلى صاحب تلك الصنعة أنه سعيد وغنى ومستقل في حياته وفكره وعمله ومتمتع بحريته تمتعا تاما وأنه سيد نفسه (كما تقول الدهماء والعامّة حر نفسه) ، وأن ليس لأحد عليه سلطان ولا سبيل^(٢)، ويظهر أن هذا المظهر خداع للدرجة القصوى حتى أن رئيس

(١) شاهد على العصر ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٢٨٦ .

(٢) أشار الأستاذ أحمد حسن شنن المحامي ونقيب المحامين بالقاهرة (يونيو ١٩٧٦ -

ديسمبر ١٩٩٠) إلى بعض هذه المعاني في كتابه " عظمة المحاماة " ، سلسلة أقرأ ، رقم

مجلس النواب الأستاذ ويصا واصف وهو من أمجاد أبناء هذه الصنعة قال فى حفلة تكريم الأساتذة الذين صاروا وزراء (إبريل سنة ١٩٣٨) : إن المحامى ملك عظيم لأنه لا يقدم حساباً لأحد إلا الله ولضميره .

صحيح ويجوز أن يكون فى هذا التمثيل شبه حق ، ويجوز أن يشعر محام بهذا الشعور الجميل السامى ولكن فى الندرى - مرة فى العمر - وهذه المرة لا تتجاوز برهة قصيرة ولا يدرى أحد مقدار الآلام التى يقاسمها ذلك المحامى للوصول إلى هذه الدرجة من الرفعة المعنوية الخيالية .

صحيح لقد أراد الأستاذ الحضيف رئيس مجلس النواب وهو من القدماء فى الصنعة أن يضرب المثل الأعلى ليخفف على أصحابه ويرفقه عنهم بهذا التشبيه الجميل الذى يقع فى عالم الحقيقة مرة فى العمر ، فقال إن المحامى ملك لا رقيب عليه سوى الله وضميره . وجميل من ويصا واصف وخليق به حقا أن يصور لنا الصنعة فى هذا الثوب الروحانى الخلاب ليبقى الأمل حياً فى قلوب أصحابها وليحتفظ بكرامتها وحسن سمعتها فى نظر الخارجين عنها الذين يسميهم الإفرنج Profane وهو كل من لا علاقة له بالأسرار المقدسة " .